

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء ثقافة المشاركة السياسية في الجزائر

The role of Socialization Institutions in Building a Political Participation Culture in Algeria

محمد الصالح بوعافية*

Mohammed Salah Bouafia

جامعة ورقلة - الجزائر

University of Ouargla - Algeria

m.salahbouafia@gmail.com

تاريخ الاستلام

Submission date

09/11/2024

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date

25/12/2024

تاريخ النشر

Publication date

31/12/2024

ملخص:

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أولى العمليات الاجتماعية التي تحتوي على القيم والمعايير التي يمر بها الفرد، والتي تسمح له بتكوين شخصيته لأنها الدعامة الأولى التي تركز عليها مقوماته الشخصية، وتتوقف هذه العملية على الثقافة السائدة في المجتمع. وتعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية الوسيلة الأكثر فعالية في بناء شخصية الفرد وفي تلقينه الثقافة والقيم والمعايير التي يمكن أن تواجه سلوكه لا سيما ثقافة المشاركة الاجتماعية والسياسية. وفي هذا الإطار ستحاول هذه الدراسة إبراز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء ثقافة المشاركة السياسية في الجزائر وكيفية مساهمتها في تعزيزها، وقراءة طبيعة الدور الذي تؤديه وحدود هذا الدور بالنظر للتركيبة المعقدة التي تميز البناء الاجتماعي للدولة المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: التنشئة الاجتماعية، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، المشاركة السياسية، المواطنة، الثقافة السياسية، الجزائر.

Abstract

Socialization is considered one of the primary social processes through which individuals pass, encompassing the values and norms that allow them to shape their personality. It serves as the fundamental support upon which the individual's personal characteristics are based. This process depends on the prevailing culture in society. Socialization institutions are regarded as the most effective means in building an individual's character and imparting the culture, values, and norms that can influence their behavior, especially the culture of social and political

* المؤلف المراسل

participation. In this context, this study will attempt to highlight the role of socialization institutions in building a culture of political participation in Algeria and how they contribute to strengthening it. It will also analyze the nature of the role these institutions play and the limits of this role, considering the complex structure that characterizes the social framework of the modern state.

Keywords: Socialization, Socialization Institutions, Political Participation, Citizenship, Political Culture, Algeria.

مقدمة:

تُعَرَّفُ التنشئة بأنها عملية تلقين الفرد قيم ومفاهيم المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه لكي يتمكن من القيام بالأدوار التي تحدد نمط سلوكه اليومي. وتُسمى عملية اكتساب أو تلقين الفرد لثقافة مجتمعه ومهارات المشاركة في الحياة الاجتماعية بالتنشئة الاجتماعية، أو كما يطلق عليها في بعض الكتابات بعبارة التلقين الاجتماعي، التي تُعبّر عن المواضيع الهامة التي تتعرض للأساليب المتبعة في إعداد الفرد وتهيئته لأداء أدوار معينة داخل المجتمع، وهو الأداء الذي يتوقف على الطريقة التي تم اتباعها في تربيته وفي تنشئته.

والتنشئة الاجتماعية كانت ولا تزال محل اهتمام العديد من الباحثين والدارسين والعلماء والمفكرين المتخصصين في مختلف المجالات، وشكلت نقطة التقاء بينهم في مختلف العلوم الاجتماعية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تكوين ما يعرف بالتوافق الجمعي من خلال ما تكسبه للفرد من سلوك ومعايير ومبادئ مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسيرة المجتمع، والانسجام معها وتسهيل له عملية الاندماج في حياته الاجتماعية.

وهي العملية التي تتم من خلال العديد من الوسائط لعل أبرزها الأسرة، التي يتلقى فيها الفرد مختلف المهارات والمعارف الأولية، والتي تعتبر أيضا بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الأخرى، ويبرز دورها في توجيه وإرشاد الأفراد من خلال عدة أساليب تتبعها في تنشئتهم، والتي تنعكس على شخصيتهم وسلوكهم سواء بالإيجاب أو بالسلب. والأكد أن المناخ الاجتماعي يساهم في تبني أساليب معينة في التنشئة الاجتماعية تختلف من مكان لآخر باختلاف ثقافة المجتمع، إلى جانب المستوى التعليمي وثقافة الوالدين داخل الأسرة وهنا يبرز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تلعب دوراً فعالاً وبارزاً في تشكيل شخصية الفرد، وفي السعي إلى تحقيق نوع من التوازن بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه.

وبما أن الفرد هو العنصر الأساسي في عملية التنمية وفي عملية المشاركة التي تعد من حقوقه الأساسية التي يجب أن يتمتع بها، والتي تعتبر أفضل وسيلة لدعم وتنمية الشخصية

الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، كان لا بد من توفر مجموعة من السبل والوسائل التي تساعد على بناء وترسيخ ثقافة المشاركة وتفعيلها باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية التنمية الشاملة والمستدامة، التي لا يمكن أن تتم وأن تتحقق بدون مشاركة، وهنا يبرز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعتبر من أبرز الوسائل التي عن طريقها يكتسب الفرد العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئته الاجتماعية.

ومن هنا فرضت علينا طبيعة الدراسة طرح الإشكالية التالية: ما هو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في بناء ثقافة المشاركة السياسية في الجزائر؟ وكيف تساهم في ذلك؟ وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

* ما المقصود بالتنشئة الاجتماعية؟ وفيما تتمثل مؤسساتها؟

* ماهي أبرز مفاهيم المشاركة السياسية؟

* ما مدى تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر ثقافة المشاركة السياسية في الجزائر؟
* ماهي أبرز العقبات التي تحول دون أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية لأدوارها على أكمل وجه؟

لمعالجة تلك الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المتفرعة عنها، نقوم بصياغة الفرضيات التالية:
* يشير مفهوم التنشئة الاجتماعية إلى عملية تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي تهدف إلى إكساب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مساهمة جماعته والتوافق الاجتماعي معها.

* مؤسسات التنشئة الاجتماعية متعددة ومتنوعة أهمها الأسرة، المدرسة، وسائل الاعلام... إلخ
* تعرف المشاركة السياسية بأنها عملية مشاركة المواطنين في الحياة العامة وفي عملية صنع القرار عبر آليات وأشكال مختلفة منها المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية سواء كانت رئاسية أو برلمانية أو محلية، والانخراط ضمن مؤسسات المجتمع المدني.

* تعتبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من أبرز الوسائل التي تساهم في عملية نشر ثقافة المشاركة السياسية في الجزائر.

* ثمة العديد من العقبات التي تعيق الأداء الإيجابي لهذه المؤسسات في نشر ثقافة المشاركة السياسية.

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، قمنا باتخاذ خطة من ثلاثة محاور:

أولا /التنشئة الاجتماعية: دراسة في المفهوم.

ثانيا / المشاركة السياسية: قراءة في إشكالات المفهوم.

ثالثا/ تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر ثقافة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري
وآليات تفعيل دورها الإيجابي.

المبحث الأول:

التنشئة الاجتماعية: دراسة في المفهوم

لا يختلف اثنان في كون التنشئة الاجتماعية تعتبر من أولى العمليات الاجتماعية التي يمر بها الإنسان في حياته، ذلك لأنها العملية التي يتحول من خلالها أو بواسطتها الفرد من كائن بيولوجي إلى فرد اجتماعي، وتعتبر بمثابة الدعامة الأولى التي تركز عليها مقوماته الشخصية، فمن خلالها تبني شخصيته ومن خلالها ينتقل التراث الثقافي والاجتماعي عبر الأجيال، ومن خلالها أيضا يمكن للطفل الصغير أن يتفاعل من بني جنسه ومع المحيطين به.

وتحظى التنشئة الاجتماعية اليوم باهتمام كبير من قبل الباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية، وذلك راجع إلى اعتماد جل المجتمعات إن لم نقل كلها في تماسكها وتطورها على ما هو متوفر لديها من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد والأعراف السائدة فيها، والتي تطبع سلوك أفرادها بطابع معين يميزها عن باقي المجتمعات الأخرى، كما أنها توحد بين مشاعر وأحاسيس واتجاهات أعضاء المجتمع الواحد، مما يساعد على توحيد الأهداف والرؤى ويساعد على تحقيقها.

وتتوقف عملية التنشئة الاجتماعية على عادات المجتمع وثقافته وتقاليده وأعرافه السائدة وقيمه والاتجاهات الفكرية السائدة فيه وعلى القوانين والمعايير الخلقية والاجتماعية وأنماط السلوك المختلفة.

المطلب الأول: تعريف التنشئة الاجتماعية وخصائصها

تعتبر التنشئة الاجتماعية من العمليات الاجتماعية الأساسية المجتمعية التي تساهم في الحفاظ على تكامل المجتمع واستمراره وفي بناء الشخصية الإنسانية وتهيئة الفرد للحياة الاجتماعية وتعتبر من الممارسات القديمة التي مارستها الأسر والعائلات بهدف تنشئة أطفالها على ما نشأت هي عليه وبغية تلقينهم عاداتها وأعرافها وخصائصها الاجتماعية والمحافظة عليها والمحافظة على استمرارها وتعاقبها من جيل إلى جيل، ولكن رغم ذلك فإن البدايات الأولى لاستخدام هذا المفهوم تعود على نهاية العقد الثالث من القرن العشرين وتحديداً إلى عام 1939م¹

الفرع الأول: التعريف اللغوي للتنشئة الاجتماعية.

يقصد بالتنشئة لغةً التربية، وهي ناتجة من فعل نشأ، ينشأ، نشوءاً، فيقال نشأ الطفل بمعنى شب وتربى وترعرع، وقرب من الإدراك، فيقال نشأت في بني فلان أي ربيت فيهم وشببت بينهم.² ويقال نشأ ورباه. وقد ورد مصطلح التنشئة في سور ومواضع عديدة ومختلفة من كتاب الله عز وجل، فجاء ذكره في سورة هود، الآية 61. وفي سورة المؤمنون، الآية 14. وفي سورة الزخرف، الآية 18، وفي سورة الواقعة، الآية 72.³ وأخذ عدة معاني، منها ما جاء بمعنى التربية ومنها ما جاء بمعنى الخلق والتكوين.

والتنشئة الاجتماعية هي ترجمة لمصطلح SOCIALIZATION باللغتين الفرنسية والإنجليزية.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتنشئة الاجتماعية.

بالرغم من حداثة استعمال مصطلح التنشئة الاجتماعية كما ذكرنا آنفاً، إلا أن اتساعها وتنوع مجالاتها وتعدد الزوايا التي تم من خلالها النظر إليها، جعل التعريفات التي قيلت في شأنها تتنوع وتتعدد، فهناك من يرى أنها عملية تربية وتعليم يقوم بها الآباء والمعلمون وغيرهم من الذين يمثلون ثقافة المجتمع، وهناك من خلص في نظره إليها على أنها العملية التي يكتسب الأفراد بواسطتها المعارف والمهارات والإمكانات التي تجعلهم أعضاء ذوي قدرات ومكانة في مجتمعاتهم. وهناك من ذهب إلى تشبيهها بعملية التفاعل الاجتماعي التي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه. هذا وقد عرفها معجم العلوم الاجتماعية بأنها "العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم العيش في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع".⁴ ومنه نخلص إلى القول بأن التنشئة الاجتماعية هي عبارة عن عملية تحتوي على القيم والمعايير التي تسمح للفرد بتكوين شخصيته أولاً ثم التكيف مع الوسط الاجتماعي بما في ذلك البيئة المهنية، وهي عملية يكتسب من خلالها الفرد شخصيته الاجتماعية. وبذلك فإنها تأخذ مفهوماً أكثر ديناميكية لما تتضمنه من معنى التشكيل الاجتماعي من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، فتتم في بعض المواقف بشكل تلقائي، لذلك هناك من يذهب إلى تحديد معناها بناءً على تفاعل الفرد مع المحيط الذي يعيش فيه.

الفرع الثالث: خصائص التنشئة الاجتماعية.

من خلال ما سبق ذكره يمكن تحديد خصائص التنشئة فيما يلي:

- التنشئة الاجتماعية عملية معقدة، لها أهداف كثيرة تستعين بأساليب ووسائل متعددة مختلفة من شأنها التأثير على شخصية الفرد لنقله من كائن يعتمد على استعداداته الفطرية إلى كائن اجتماعي له شخصية اجتماعية تتفق وتتحد مع شخصية الآخرين في المجتمع دون ذوبانها فيه.
- أنها عملية ديناميكية، بحيث تحدث عن طريق التفاعل بين الأفراد داخل محيط اجتماعي معين.
- أنها عملية اجتماعية مستمرة ودائمة تستمد من الطفولة المبكرة وتمتد إلى مراحل العمر المختلفة، وتهدف إلى بناء المجتمع وتماسكه واستقراره واستمرار نموه من جميع الجوانب المختلفة.
- أنها عملية تهدف إلى تهيئة الفرد للتكيف مع ظروف الحياة، ولإكسابه خبرات المجتمع الذي يعيش فيه.

-أنها عملية تعلم وتشكيل اجتماعي يتعلم الفرد من خلالها الأدوار والمعايير الاجتماعية للمجتمع ومنها يتحول من كائن بيولوجي إلى كائن إنساني اجتماعي يملك المؤهلات الإنسانية والاجتماعية مما يجعله كائن ناضج اجتماعيا.

المطلب الثاني: وظائف التنشئة الاجتماعية وأبرز مؤسساتها.

للتنشئة الاجتماعية العديد من الوظائف المجتمعية والفردية تهدف كلها إلى تنمية الجانب الاجتماعي عند الفرد ودمجه في إطار الحياة الاجتماعية من خلال عملية تعلم واستنباط عناصر الحياة الثقافية والاجتماعية، تنفرد بتأديتها مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لأن حدودها لاتقف عند الأسرة فحسب، بل تغطي عددًا كبيرًا من المؤسسات الأخرى التي تتزايد أهميتها مع تدرج الناشئ في السن ونموه من مرحلة لأخرى.

الفرع الأول: وظائف التنشئة الاجتماعية.

يمكن تلخيص أبرز وظائف التنشئة الاجتماعية في النقاط التالية:

تحصيل الثقافة:

حيث تعمل التنشئة الاجتماعية على إشباع الأفراد بالسمات الثقافية القائمة في المجتمع، وهي بذلك تقوم بوظيفة اجتماعية إذ تحقق للمجتمع وحدته الثقافية وتجانسه الفكري وهويته الاجتماعية، أما على المستوى الفردي فهي تسمح للفرد بالتحول إلى كائن اجتماعي حامل لثقافة مجتمعه.

-تنمية العلاقة بين الثقافة والفرد:

او بمعنى آخر إرساء التفاعل بين التراث الفردي والثقافي، إذ تهدف التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق التواصل بين الجانب الفردي والجانب الاجتماعي، وذلك عن طريق غرس القيم الثقافية القائمة في عمق الفرد ثم تحقيق التكامل بين الانسان كفرد والقيم الثقافية السائدة في المجتمع.

-تحقيق التأقلم مع البيئة الاجتماعية:

أو ما يعرف بالتكيف مع المحيط أو الوسط الاجتماعي، فبما أن الفرد ينتمي بحكم الضرورة الى وسط اجتماعي كالأسرة والجماعة فهو بذلك يعتبر أحد عناصر هذ الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ويجب عليه التكيف معه، لأن الانتماء إلى الجماعة يعني مشاركة اعضائها في افكارهم، وتصوراتهم وقيمهم واتجاهاتهم.

-الفرع الثاني: مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

إذا كانت التنشئة الاجتماعية هي عبارة عن عملية تبدأ مع بداية حياة الفرد وتنتهي بنهايتها فإن حدودها لا تقف عند الأسرة فحسب، بل تغطي عدداً كبيراً من المؤسسات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

-الأسرة:

تعد الأسرة أهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، حيث تشكل النواة الأولى للمجتمع. فهي الحاضن الأول للطفل، ومن خلالها يتعلم لغة مجتمعه وتعاليم دينه وعادات وتقاليد بيئته المحيطة. وما يميز الأسرة عن بقية المؤسسات هو أنها وحدة إنتاجية تساهم في تزويد المجتمع بأفراد جدد فضلاً عن أن العلاقات داخلها تركز على الروابط العاطفية. وتتجلى أهميتها في كونها البيئة التي يتعلم فيها الفرد المعايير العامة التي تفرضها الثقافة السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى المعايير الخاصة التي تفرضها هي نفسها. وبالتالي فإنها تصبح وسيلة أساسية وضرورية للحفاظ على هذه المعايير وضمان التكيف مع مستوى الأداء المطلوب وفقاً لها.

-دور الحضانة أو رياض الأطفال:

تعد في العديد من الدول ثاني مؤسسات التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة، فهي تستقبل الأطفال في سن ما قبل المدرس، خاصة أبناء الأمهات العاملات. وهي تهدف إلى توجيه نمو الطفل جسدياً وعقلياً ووجدانياً وروحياً.

المدرسة:

تتولى المدرسة مهمة تربية الأطفال معرفياً وسلوكياً ومهنياً، فهي التي تحقق التجانس الفكري والثقافي للأطفال الذين ينحدرون من أسر تختلف في مفاهيمها وفي تصوراتها. وهي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة لتكوين شخصية الفرد وتقرير اتجاهاته وسلوكه وعلاقاته بالمجتمع.

المؤسسات الدينية:

بما أن الدين يحدد إطاراً عاماً واضحاً لدور أفراد الأسرة في رعاية الأطفال وتنشئتهم بطريقة صحيحة، فإن تأثير المؤسسات الدينية يأتي بشكل تدريجي ومنظم لتوجيه الناشئة. فعلى سبيل المثال لا يُعتبر المسجد في المجتمعات الإسلامية مجرد مؤسسة دينية وتربوية، بل هو أيضاً مؤسسة تهتم بالإنسان في جميع مراحل حياته وعلى كافة الأصعدة: الجسدية والعقلية والروحية، بحيث يتم التركيز على الاهتمام المتوازن والمتكامل في هذه الجوانب دون تفضيل أحدها على الآخر. تسهم هذه المؤسسات في تعليم الأفراد والجماعات القيم والمعايير الدينية التي توفر لهم إطاراً سلوكياً موحداً، مما يعزز من توحيد السلوك الاجتماعي ويقرب بين الطبقات الاجتماعية مع تحويل التعاليم الدينية إلى سلوك علمي وممارسات عملية في الحياة اليومية.

مجموعة الأصدقاء أو الأقران الاجتماعيين:

وتتدخل العديد من العوامل في تشكيلها، مثل عامل الجوار المكاني والدراسة وعامل العرق وعامل الطبقة الاقتصادية. وتؤدي جماعة الرفاق أو الأقران مهماً ووظائف تربوية متعددة، تنتج عنها آثار إيجابية في مجال التنشئة الاجتماعية، كضبط سلوك الفرد في المواقف المختلفة، وذلك بخضوع الأفراد للمعايير التي تحكم الجماعة التي ينتمي إليها. ونظراً لقوة التأثير الذي تمارسه تلك الجماعات بما يفوق تأثير الأسرة في حالات كثيرة، فإن حسن اختيار الرفاق عامل مُحكم لتحقيق آثار محمودة لتشكيل الشخصية السوية، وتنشئة أجيال يُعتمد عليها في قيادة الأمة وحفظ موروثاتها من الاندثار أو التدنيس، وتنقيتها من الشوائب، ونقلها للأجيال القادمة بأمانة وموثوقية.

وسائل الإعلام الجماهيرية:

التي تعتبر اليوم من أبرز العوامل المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية خاصة في ظل ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي الكبير. ومع انتشارها الواسع في حياتنا اليومية أصبح لها تأثير بالغ على المتلقين، خصوصاً الأطفال في مرحلة النمو. ويمثل دور وسائل الإعلام في نشر معلومات متنوعة، تلبية احتياجات نفسية مختلفة، وتعزيز أو تعديل القيم والمعتقدات فضلاً عن توجيه

الاتجاهات النفسية والتكيف مع المواقف المستجدة. يُعزى تأثيرها الكبير إلى عدة عوامل، مثل الوقت الطويل الذي يقضيه الأطفال أمام شاشات التلفاز أو الهواتف المحمولة وكذلك قدرتها الفعالة على التأثير في العقل الباطن، مما ينعكس بشكل ملحوظ على القيم والسلوكيات.

-الجمعيات والنوادي:

وهي مؤسسات تابعة للمجتمع المدني، تخضع لقوانين تنظم تأسيسها وتحدد أدوارها وأهدافها. وغالباً ما تهدف هذه المؤسسات إلى توفير فضاءات يمارس فيها الأفراد أنشطة متنوعة. هذا وتلعب هذه الجمعيات دوراً مهماً في الكشف عن ميول الشباب واهتماماتهم، كما تساعد في اكتشاف أنفسهم، وفهم قدراتهم، وتحديد نقاط قوتهم وضعفهم. كما تقدم الدعم في تلبية العديد من احتياجاتهم النفسية.

المبحث الثاني:

المشاركة السياسية: قراءة في إشكالات المفهوم.

تعد المشاركة السياسية من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل العديد من المفكرين في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في العديد من الدول. فهي مرتبطة بشكل أساسي بتطور السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتبنى النهج الديمقراطي، حيث أصبحت ظاهرة راسخة في الحياة السياسية، تعتمد على النضج الثقافي والسياسي. وتمثل المشاركة السياسية أسلوباً يومياً يعزز ثقافة السلم والتسامح، من خلال توفير حرية الاعتقاد والتفكير، واحترام التنوع الحزبي، وحرية الرأي والتعبير للأفراد والقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة. تعد المشاركة السياسية عنصراً أساسياً لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، نظراً لدورها البارز في تحقيق العديد من المفاهيم السياسية المهمة، مثل الديمقراطية، التي لا يمكن أن تتحقق دون وجودها الفعلي.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية.

لقد تعددت التعريفات التي قيلت في شأن المشاركة السياسية، وتعددت مفاهيمها، وذلك راجع على تعدد المحاولات الفكرية التي تناولت هذا المفهوم، فهناك من يعرفها على أساس سلوك المشاركين، أي بناءً على دوافعهم النفسية، ومنهم من يرجعها إلى التنشئة السياسية والوعي السياسي والمواطنة، ومنهم من يرى بأنها ترتبط بالانتماء إلى إحدى المنظمات ومدى تأثيرها على سير الحياة السياسية، ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء الجغرافي. كل هذا أدى إلى صعوبة وضع تعريف محدد لهذا المفهوم. لكن رغم ذلك يمكن القول أن المشاركة السياسية بمفهومها العام

هي وسيلة ربط بين المواطن ومجتمعه من خلال لعب وأداء أدوار فعلية مؤثرة ومتأثرة بالنظام السياسي. وهو ما يتضح جليا من خلال التعريفات التي يرى أولها أن "المشاركة السياسية هي تلك العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يساهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وأن يعتقد كل فرد أن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع".⁵ ثاني هذه التعريفات يرى بأن المشاركة السياسية هي "عملية اجتماعية سياسية يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف".⁶ أما التعريف الثالث فخلاصته أن المشاركة السياسية هي تلك العملية التي تتضمن مجموعة من الأنشطة الإدارية التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثلهم، والمساهمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

من هنا، يمكننا استنتاج أن المشاركة السياسية تعني مشاركة جميع الأشخاص المؤهلين قانونياً في عملية صنع القرار السياسي والإداري، والمساهمة في إدارة موارد الدولة على مختلف المستويات. فهي تشمل كافة الأنشطة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ القرارات سواء من خلال التصويت في الانتخابات، أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية والجمعيات، أو المشاركة في التظاهرات، باعتبارها قنوات رسمية مكفولة دستورياً كحقوق للمواطنين. تتيح الدولة للأفراد هذه القنوات للتعبير عن تأييدهم أو اعتراضهم على القرارات المتخذة. وتعد هذه المشاركة السياسية تجسيداً للإرادة الحرة للمواطنين الذين يمارسون من خلالها أدواراً فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، بهدف الإسهام في تنمية الوطن عبر طرح أفكار وآراء تساهم في إيجاد حلول للقضايا المطروحة.

المطلب الثاني: مقومات المشاركة السياسية.

توجد العديد من المقومات العامة التي ينبغي أن تتمتع بها المجتمعات الإنسانية، وأن تتوفر فيها والتي هي في حقيقة الأمر عبارة عن وسائل يمكن من خلالها للفرد أن يقوم بدوره السياسي فيها وفي ظل غيابها لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية بالمعنى الحقيقي، ولعل أبرز هذه المقومات هي:

الفرع الأول: مبدأ سيادة القانون.

يعد مبدأ سيادة القانون من المبادئ القانونية الأساسية التي يجب أن تتوافر في الدولة وهو أحد الركائز الرئيسية للعملية السياسية ومبدأ حوكمة أساسي. ويعني هذا المبدأ خضوع الجميع، حكماً ومحكومين، لأحكام القانون، الذي يُعتبر تشريعاً صادراً عن ممثلي الشعب في البرلمان. في هذا الإطار، تتحمل جميع الأفراد والمؤسسات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها المسؤولية أمام قوانين تُسن بشكل علني وتطبق على الجميع دون تمييز. ويتم الالتزام بتطبيق هذه القوانين من خلال قضاء مستقل، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

هذا ويقتضي مبدأ سيادة القانون أيضاً اتخاذ إجراءات لضمان احترام مبادئ المساواة والمساءلة أمام القانون، والعدل في تطبيقه، مع الفصل بين السلطات، وتعزيز المشاركة في صنع القرار وضمان اليقين القانوني، وتجنب التعسف، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في الإجراءات القانونية. وبذلك، يمثل هذا المبدأ ضماناً لتحقيق مستويات عالية من الأمن والاستقرار، فضلاً عن العدالة والمساواة الحقيقية لجميع أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: المؤسسات السياسية الفاعلة أو المؤثرة.

بمعنى وجود مؤسسات سياسية ديمقراطية مثل البرلمان، وسلطة سياسية تتمتع بالشرعية والمصادقية وقادرة على تحقيق الإرادة الشعبية والاستجابة لمطالب المواطنين. بالإضافة إلى ضرورة توفر نظام قضائي مستقل يضمن نزاهة الانتخابات وحماية حقوق الأفراد في حال تعرضهم للتمييز أو التهميش.

الفرع الثالث: الانتخابات الحرة والنزيهة.

وهي أحد أنماط المشاركة السياسية، حيث يتم تحديد موعدها عادة بعد دعوة الهيئة الانتخابية من قبل السلطة السياسية. ويشترط أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، خالية من أي شبهات أو تلاعب، وهي تُعد وسيلة قانونية للتغيير وللتداول السلمي للسلطة. كما أنها تمنح السلطة الحاكمة شرعيتها، إذ تُنتخب بتفويض من الشعب وباسم الشعب.

الفرع الرابع: توفر المنظمات المدنية والأحزاب السياسية.

وهي أيضاً من المقومات الحقيقية والأساسية للعملية السياسية، وهي تمثل أحد الأبعاد الجوهرية لحياة الديمقراطية. فالمسيرة الديمقراطية السليمة لا تتحقق إلا بوجود أحزاب سياسية قوية وصحية، أي أحزاب ديمقراطية تقوم على قيم ومبادئ وطنية، وتؤمن بتجريم العنف والاحتكار السياسي سواء داخل الحزب أو في إطار السلطة. كما يجب أن تتبنى هذه

الأحزاب مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة. إضافة إلى ذلك يتعين على هذه الأحزاب أن تلتزم بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية وتدعم التعددية. من خلال هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية، يمكن للأفراد التعبير بحرية وشفافية عن آرائهم تجاه السياسات الحكومية والقرارات واللوائح الصادرة، مما يعزز مسيرة العمل السياسي والاجتماعي

الفرع الخامس: الشفافية والمساءلة

تعتبر من المقومات الواجب توفرها لنجاح الديمقراطية والمشاركة السياسية، وتتمثل في إيجاد آلية للرقابة والمحاسبة، سواء من قبل المواطنين أنفسهم أو من قبل نوابهم وممثلهم في مختلف المجالس الشعبية، البرلمانية والمحلية، من خلال تعرفهم على أدائهم وكيفية قيامهم باستخدام السلطات الممنوحة لهم والتفويض الشعبي الذي مُنح لهم، ولا يمكن لهذه العملية أن تتم إلا من خلال ضمان إطلاع المواطنين الكامل على أداء الممثلين عبر وسائل شفافة تضمن تزويدهم بالمعلومات بشكل دوري وممنهج بدون أي تزيف.

المبحث الثالث:

تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر ثقافة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري وآليات تفعيل دورها الإيجابي

تعتبر الديمقراطية الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه كل دول العالم وشعوبها، والأكد أن الدعم السياسي لها في مختلف المجتمعات هو ضمان توحيد إرادة المجتمع والمساهمة في تحقيق أهدافه وأهداف التنمية وبناء دولة المستقبل، لذا فالدولة بحاجة إلى وجود تكامل بين كل من التربية والتنشئة والإعلام والثقافة، الأمر الذي يستدعي مسؤوليات ومهام تربوية لنشر وتنمية الوعي السياسي ونشر ثقافة المشاركة السياسية. وفي هذا الشأن ترى نظريات التحديث أن كل من التربية والتنشئة والتعليم تساهم كلها في تمكين المواطن من ممارسة المواطنة الفاعلة، وتكوين آراء والمشاركة في مداورات عقلانية، وهو ما يكرس المشاركة السياسية وقابلية المجتمعات للديمقراطية. فالمجتمعات تسعى اليوم إلى تنشئة أفرادها التنشئة السليمة التي تجعل من أبنائها مواطنين صالحين قادرين على مواجهة التغيرات العالمية وفق رؤى شاملة.

المطلب الأول: أثر الأسرة في نشر الوعي وثقافة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري.

تم الإشارة سابقاً إلى أن الأسرة تعد الوحدة الاجتماعية الأولى وأحد أهم القنوات التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، بل هي أول هذه القنوات. ومن هنا، تساهم الأسرة

بشكل أو بآخر في بناء نظام القيم والتربية المدنية التي تهيئ الفرد للمواطنة، وتساهم في تشكيل وعيه الثقافي والسياسي ومشاركته الفعالة في الحياة السياسية. كما تعمل الأسرة على تنمية الأفراد وتعليمهم ثقافة المواطنة والسياسة، مما ينعكس بشكل كبير على مواقفهم واتجاهاتهم تجاه القضايا السياسية والاجتماعية بشكل عام. فالمرحلة الطفولية التي يقضيها الفرد في أسرته تترك أثراً عميقاً على شخصيته المستقبلية وسلوكه السياسي، فلا يمكنه التنكر للقيم والمبادئ التي تلقاها من أسرته. ولذلك يرى معظم علماء النفس الاجتماعي أن السنوات الست الأولى من حياة الطفل تلعب دوراً حاسماً في تشكيل نفسيته، حيث تُغرس فيها القيم والمعتقدات التي تظل عميقة في ذهنه وتؤثر على لا شعوره حيناً يكبر. وبالتالي فإن مواقفه السياسية في المستقبل غالباً ما تكون انعكاساً مباشراً لتراكمات تجاربه المبكرة.

وفي هذا السياق، يشير موريس دوفيرجييه إلى تأثير "نظرية الحرمان" التي اعتمدها علماء النفس في تحليل الصراعات السياسية، حيث يرى أن العنف والتسلط والاستبداد ليسا إلا نتائج للحرمان. ويؤكد هشام سراي بدوره على التأثير الكبير الذي تمارسه الأسرة العربية على الطفل مشيراً إلى أنها تزرع في ذهنه أن أسرته هي المصدر الأهم في حياته، حتى قبل الدولة والمجتمع، مما ينعكس على نظرتهم المستقبلية للعالم من حوله.⁷ ومن هنا يتضح لنا أنه كلما كانت التنشئة الاجتماعية إيجابية داخل الأسرة كلما كانت الثقافة السياسية للأفراد والجماعات إيجابية نحو التصرفات والمواقف والتوجهات للقضايا والمسائل المطروحة على الساحة السياسية، وهنا تكون نسبة المشاركة السياسية مرتفعة وإيجابية والعكس، فكلما كانت التنشئة سلبية فسوف تؤثر لا محالة على تصرفات وسلوكيات الأفراد والجماعات السياسية. وفي هذا الإطار فإن ما يميز الأسرة الجزائرية أنها في الغالب أسرة بطريقية، حيث يُعتبر الأب أو الجد القائد الروحي للعائلة، ويملك صلاحيات واسعة في تنظيم شؤونها وتسييرها الجماعي. كما أن العائلة الجزائرية تتميز بكونها أبوية حيث يكون النسب فيها ذكورياً والانتماء أبوياً، مع مسؤولية الأب عن كل فرد من أفراد الأسرة. لكن الكاتب عدي الهواري يرى أن التحولات التي مر بها المجتمع الجزائري أثرت في أشكال تنظيم الأسرة، مشيراً إلى أن العائلة الجزائرية لم تعد بالبطريقية، بل أصبحت عائلة ممتدة تتكون من عدة أسر نووية. ورغم هذه التحولات، فإنه يلاحظ أن القيم والمعايير التي كانت سائدة في العائلة البطريقية لا تزال حاضرة، بفضل ما يعرف بـ "الشبكة العائلية"، التي تحتفظ بالكثير من هذه التقاليد.⁸ لكن بالرغم من ظهور العائلة الممتدة التي تتكون من الأسر النووية التي تتميز بها الفئات الوسطى جراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية التي حاولت تحديث المجتمع

الجزائري في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال تعرف استمرار لتلك المعايير والقيم التي تتميز بها تلك البنى التقليدية عن طريق إعادة انتاجها من خلال الشبكة العائلية. وعليه فقد أثبتت العديد من الدراسات أن العائلة الجزائرية لا تزال تعاني من الانغلاق على السياسة بصفة عامة، ولا تسمح بتوفر البيئة السياسية الديمقراطية للفرد، مما يؤدي إلى ضعف في تنشئته سياسياً، وتؤثر بالتالي على ثقافته السياسية. إضافة إلى ذلك يلاحظ ضعفاً كبيراً في الانخراط والمشاركة في الفضاء الجماعي والحزبي، مما يؤثر سلباً على المشاركة في الحياة الجمعية للأفراد داخل الأسرة ناهيك عن كون سلوك المواطنة والحس المدني التي تميز المجتمع المدني الجزائري لا تزال رهينة المعايير وقيم العائلة التقليدية والمجتمع التقليدي القائم على الولاء والقرابة للقبيلة والعشيرة وليس للدولة ولمؤسسات المجتمع المدني. كل هذا معناه أن العائلة الجزائرية لا تزال تعاني ضعفاً كبيراً في مجال المشاركة الحزبية، وأن هذه الوضعية تؤثر لاحتالة على التنشئة السياسية للفرد بسبب عدم توفر البيئة السياسية اللازمة التي تنقل له مبادئ النضال السياسي والالتزام والدفاع عن الاختيارات الأيديولوجية التي تنادي بها أية تشكيلة سياسية ويدافع عنها، وهو ما يعني كذلك أن العائلة الجزائرية لا تزال منغلقة عن السياسة، ولا تسمح بتوفير فضاء ديمقراطي يسمح للفرد باكتساب وعي سياسي يمكنه من فهم وتفسير الأحداث والقضايا التي تواجهه، وإيجاد موقف إيجابي يشارك من خلاله كموطن في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع، مما يؤدي إلى ضعف الثقافة والمشاركة السياسيتين.

المطلب الثاني: دور ومساهمة المدرسة الجزائرية في بناء ثقافة المشاركة السياسية.

تعتبر المدرسة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تقع على عاتقها مهمة التربية والتعليم، حيث يرى العديد من الباحثين أن وظيفتها لا تقتف عند حدود نقل المعارف الموجودة في صفحات الكتب فحسب، بل في عملية دمج هذه المعارف في أوساط المعنيين بها، ومن خلال المدرسة تبت الدولة مبادئها وقيمتها وتوجيهاتها الفكرية والاجتماعية والسياسية.

وتعتبر المواطنة والمشاركة السياسية من أهم القيم التي تعمل المدرسة على ترميتها وتعزيزها في نفوس التلاميذ، خاصة وأن القيم هي موجّهات السلوك، وهي التي تحدد أنماط السلوك للفرد وتحركه باعتباره مرجعاً في الحكم على أفعاله وإطار لتحقيق تماسك المجتمع ويتطلب عملية غرس مجموعة من القيم والاتجاهات في نفوس التلاميذ على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وتزويدهم بحصيلة من المعارف والمهارات التي تمكنهم من المساهمة في تأدية وظائفهم وواجباتهم الوطنية.

وتؤدي المدرسة الجزائرية دوراً بارزاً في تعليم الاتجاهات والمفاهيم والمعتقدات المرتبطة بالنظام السياسي، بحيث تمنح للتلميذ المحتوى والمعلومات والمفاهيم التي من شأنها توسيع وصقل مشاعره المتعلقة بالارتباط بالوطن وبالمشاركة في بنائه. ومن بين الطرق التي تعمل فيها المدرسة الجزائرية كمنظمة للتنشئة الاجتماعية لنقل العديد من القيم والاتجاهات السياسية للتلاميذ من خلال ممارستهم للحياة المدرسية، تحية العلم وترديد النشيط الوطني يومياً، وتمجيد البطولات والاحتفال بالأعياد الوطنية. فالمنظومة التربوية تسعى من خلال المناهج التعليمية إلى إيصال وإدماج القيم المتعلقة بالاختيارات الوطنية من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته والارتباط برموزه والوعي بضرورة المساهمة في بنائه.

هذا ويمكن تلخيص أبرز الغايات والمبادئ التي تعمل على بناء ثقافة المشاركة السياسية والتي يسعى النظام التربوي الجزائري إلى تحقيقها في:

- بناء مجتمع متكامل متمسك بأصالته ووائق بمستقبله يقوم على الهوية الوطنية.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة.
- تكوين المواطن وإكسابه الكفاءات والقدرات التي تؤهله للمشاركة في بناء الوطن في سياق التوجهات الوطنية ومتطلبات العصر.

المطلب الثالث: دور الجامعة الجزائرية في تعزيز المشاركة السياسية

إن دور الجامعة في تنمية قيم الديمقراطية ودعم سلوك المشاركة السياسية يجمع بين بعدين أساسيين، أولهما هو بعد العمليات التثقيفية والإعلامية، والذي يتطلب تركيز الجهد على ما يقدم للطلاب من معلومات، وهو الأمر الذي يتطلب الاهتمام بتنمية الوعي السياسي ونشر ثقافة الديمقراطية، وتنمية وعي الطلاب بالقضايا التي تهم وتمس الشأن الوطني. ثم إعداد مساحة ملائمة في برامج النشاط الثقافي بالجامعة لفهم واستيعاب مفردات الخطاب السياسي الرسمي إضافة إلى اهتمام إدارة الجامعة بصيغ جديدة للخطاب مع الطلاب في مناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته.

والبعد الثاني هو بعد عمليات المشاركة والتدريب، والذي يعني بتركيز الجهد على قياسات الأثر المتبقي من عمليات التعلم والسلوك الديمقراطي، مهارات السلوك السياسي، دبلوماسية العلاقات وإدارة الأزمات وهو الأمر الذي يتطلب:

- التأكيد على قيم الديمقراطية ومهارات السلوك الديمقراطي في قضايا الحوار وإنجاز المهام الجماعية.
- زيادة الاهتمام بتدريب الطلاب على مسؤوليات المواطنة ودلالات السلوك المرتبطة بها.
- تدريب الطلاب على مهارات العمل السياسي في إدارة المواقف واتخاذ القرار.
- تدريب الطلاب على مهارات الخدمة التطوعية في مجالات العمل الوطني.
- التحفيز على العمل المشترك ، مع القناعة بقيمته النهائية.

ومن ثم يمكن استثمار هذا المناخ في إعداد الشباب الجامعي لمعنى المواطنة والمشاركة السياسية، وتنمية وعيهم بقيم الديمقراطية ودلالات السلوك المرتبطة بها.

المطلب الرابع: أساليب وآليات تعزيز وتفعيل الدور الإيجابي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر ثقافة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري

يوصف النظام الديمقراطي بأنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة، فمفهوم المشاركة السياسية يشمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في الدولة، لذلك ومن أجل تفعيل الدور الإيجابي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر ثقافة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري يجب اعتماد ما يلي:

- زيادة الاهتمام بالتوعية بأهمية المشاركة السياسية للشباب وتحفيزهم على التعبير عن آرائهم بكل حرية من خلال مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية لاسيما وسائل الإعلام المختلفة.
- تعزيز الثقافة الوطنية عن طريق نقل المفاهيم الوطنية للطفل، وتوعيته بتاريخ وطنه وإنجازاته وتثقيفه بالأهمية الجغرافية والاقتصادية للوطن.

- الاهتمام بالتوعية السياسية للتلاميذ والطلبة، من خلال رسم السياسات التربوية التوعوية.
- المشاركة في نشاطات المؤسسات الوطنية وإسهاماتها في خدمة المجتمع، عن طريق المشاركة في المناسبات التي تدل على تعاون المجتمع.

- وضع مناهج دراسية خاصة بتنمية الوعي السياسي للشباب في المراحل الدراسية المختلفة.
- الاهتمام بالتعليم، ليس فقط لإعداد الموظفين، بل لدراسة المناهج التعليمية بهدف مساعدة الأفراد لإعادة تشكيل حياتهم، لاسيما فيما يتعلق بالمفاهيم السياسية التي تحث على ضرورة المشاركة السياسية.

- تعليم الطفل المعلومات والمهارات المتعلقة بالطريقة التي يعمل بها المجتمع أو التي ينبغي أن يعمل بها مما يؤدي إلى إعداده للتصرف وفقاً للأدوار التي يقوم بها العضو الراشد في المجتمع.

- قيام وسائل الإعلام المختلفة بإغراء الناس و استمالتهم و جذب انتباههم واهتمامهم لموضوعات وسلوكيات مرغوب فيها.
 - تنمية وتطوير الضمير عند الفرد و الجماعة.
 - تشجيع الأبناء على لغة الحوار.
 - مساعدة الطفل على اكتساب الاتجاهات والمعارف والأنماط السلوكية التي تشعره بأنه قطعة أساسية في وطنه.
 - توفر الإرادة السياسية الحقيقية لجعل مؤسسات التنشئة الاجتماعية فضاءات يمكن من خلالها تطوير وتنمية القدرات الفردية والجماعية لكل ما من شأنه أن يخدم المصلحة العليا للوطن.
- الخاتمة:**

من خلال كل ما سبق ذكره يمكن القول أن عملية التنشئة الاجتماعية تعتبر عملية ضرورية وأساسية في كل المجتمعات، وهي الأسلوب الذي تتشكل بها المميزات الأولى لشخصية الفرد. فمن خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة والمسجد وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام، يتعلم الطفل نماذج السلوك وقيم مجتمعه وأهدافه. وبما أن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة التي تعتبر من مواضيع الساعة اليوم نظرا لما يشهده العالم من تحديات تهدد انتماء شعوبه واستقرارها القومي، فإن مهام مؤسسات التنشئة الاجتماعية تزداد أهميتها يوما بعد يوم باعتبارها المؤسسات الأولى التي تدعم الانتماء الوطني للفرد، والتي تتكامل أدوارها وظيفياً من أجل تكوين مواطنين صالحين يلعبون أدوار فعالة في بناء صرح أوطانهم وأممهم.

الهوامش:

- 1- رشاد صالح منهوري، التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي. مصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص ص 22-23.
- 2- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي. المملكة الهاشمية الأردنية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
- 3- القرآن الكريم.
- 4- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1977. ص 130.
- 5- محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985. ص 60.
- 6- محمد السويدي، علم الاجتماع ميدانه وقضاياها. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990. ص 160.

7 - إبراهيم أبراش. مرجع سابق. ص 204.

8- lahouari addi. *Les mutations de la société algérienne ; famille et lien social dans l'Algérie contemporaine.* Paris : édition la decouverte.1999 ;p p 41-42.